

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو – 2 يوليو 2005

الأصل: إنجليزي

EX.CL/170 (VII)

تقرير مرحلي لرئيس المفوضية  
عن تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة  
بين الجنسين في أفريقيا

**تقرير مرحلي لرئيس المفوضية**  
**عن تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة**  
**بين الجنسين في أفريقيا**

أولاً- **مقدمة:**

يجدر التذكير بأن رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي أجروا نقاشهم الأول بشأن مسألة الجنسين خلال دورة المؤتمر العادية الرابعة المنعقدة في يوليو 2004 في أديس أبابا في إثيوبيا. وفي نهاية هذا النقاش التاريخي، اعتمد المؤتمر الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وقد ذكر الإعلان الرسمي مجدداً ببعض الالتزامات ووسع مجال هذه الالتزامات هذا فضلاً عن إبداء تعهدات إضافية مبتكرة جديدة. وبرز علي وجه الخصوص التزامان رئيسيان هما علي النحو التالي:

- 1- يتمثل الالتزام الأول الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في أن يتبادلوا، فيما بينهم، في كل سنة، معلومات محدثة عن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ الإعلان الرسمي (المادة 12). يتمثل الالتزام الثاني في إلزام رئيس المفوضية بأن يقدم تقريراً سنوياً بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين وتنظيم مسائل الجنسين (المادة 13) يحال إلي رؤساء الدول والحكومات لغرض بحثه. يعرض هذا التقرير تنفيذاً للالتزام الثاني ويبرز الإجراءات المتخذة من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي لكفالة تنفيذ الإعلان الرسمي.
- 2- وفي المفوضية، ركز الإطار التنفيذي علي جانبين رئيسيين يتمثل الأول في وضع الإطار المؤسسي لإرساء قاعدة متينة ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم مسائل الجنسين وبناء قدرات المفوضية في هذا المجال. أما الجانب الثاني، فيتمثل في تجسيد الالتزامات المتضمنة في الإعلان الرسمي في شكل أنشطة ميدانية وذلك علي المستويات الإقليمية والإقليمي الفرعي والوطني.

ثانياً- **الإجراءات المتخذة لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال مسائل الجنسين:**

- 3- وفيما يتعلق ببناء قدرات المفوضية في مجال مسائل الجنسين ووضع الإطار المؤسسي المناسب بهذا الشأن، تم البدء في عملية صياغة سياسة محددة في مجال مسائل الجنسين. وتجري في الوقت الحالي، المشاورات داخل المفوضية في سبيل إعداد مشروع السياسة لغرض تناولها بالبحث من جانب العناصر النشطة. ومن المقرر، كذلك، إجراء مشاورات مع نقاط الاتصال الرئيسية والعناصر الفاعلة الأخرى ضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية للحرص علي أن تكون سياسة الاتحاد الأفريقي

الخاصة بالجنسين رائدة وتمهد الطريق لوضع سياسة خاصة بالجنسين شاملة تعزز، فعلا، السياسات المتوفرة في أفريقيا. ويتوقع أن يتم، في نهاية السنة، استكمال وضع هذه السياسة الخاصة بالجنسين التي تعد عنصرا حيويا لإطار العمل المؤسسي. فضلا عن ذلك، فقد أعدت المفوضية استراتيجية شاملة ستسمح ببذل جهد مطرد داخل المفوضية في مجال بناء القدرات وبتوفير تحاليل في مسائل الجنسين وتنمية النظم والوسائل وتحديد مؤشرات وأهداف محددتين وتجميع البيانات ورصد وتقييم وإدارة وتنسيق مسائل الجنسين والترويج لصالحها.

ثالثا- الإجراءات المتخذة لكفالة تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا:

(أ) وضع إطار عمل تنفيذي وخطوط إرشادية بشأن رفع التقارير عن تنفيذ الإعلان الرسمي:

4- إن تحويل الالتزامات المتعهد بها في الإعلان الرسمي إلي مكاسب لصالح المرأة الأفريقية سيستلزم أن تقوم المفوضية بوضع إطار عمل تنفيذي يراعي مختلف التحديات التي تعترض سبيل الدول الأعضاء وأوليئاتها. ويستلزم الأمر، كذلك، تحديد خطوط إرشادية في مجال رفع التقارير من جانب رؤساء الدول والحكومات من أجل تسهيل التقيد بأحكام المادة (12) من الإعلان الرسمي.

5- وكخطوة أولى، قام الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمتي "نساء-أفريقيا-تضامن" و" المحفل القيادي الأفريقي" غير الحكوميتين بالتنظيم في أبوجا، نيجيريا، في يناير 2005، اجتماع استشاري قبل القمة بشأن الإعلان الرسمي. وسمح الاجتماع بتعبئة مختلف الشبكات والمنظمات والعمل معها في روح من الشراكة في سبيل كفالة تنفيذ الإعلان الرسمي.

6- وتم، في مايو 2005، الشروع في مشاورات ناجحة مع خبراء من الحكومات والمجتمع المدني بغية إعداد مشروع إطار عمل تنفيذي ومشروع خطوط إرشادية بشأن الرصد ورفع التقارير متعلقين بالإعلان الرسمي. ويتوقع أن يحال المشروعان إلي اجتماع وزاري يعقد خلال الربع الأخير من السنة الجارية لغرض بحثهما وإقرارهما. وبعد الاتفاق علي إطار العمل التنفيذي والخطوط الإرشادية يتوقع أن تسترشد الدول الأعضاء بهذه الأداة لإعداد تقاريرها السنوية عن التقدم المحرز في سبيل تكريس المساواة بين الجنسين علي النحو المطلوب في الإعلان الرسمي. ويتوقع أن يتم تقديم أول تقرير موضوعي من الدول الأعضاء في قمة يوليو لعام 2006.

7- ومع هذا، وإلي حين اعتماد الدول الأعضاء لإطار العمل والخطوط الإرشادية بشأن الرصد ورفع التقارير يتعين تشجيع الدول الأعضاء علي تقديم تقارير بشأن تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وبهذا الصدد، يسرني أن أشير إلي أن جنوب أفريقيا قامت، طبقا للمادة 12 من الإعلان الرسمي، بموافاة المفوضية بتقريرها الأول بهذا الشأن. وفي نفس السياق، عقد الرئيس أولوسيجون أوباسانجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا، اجتماعا للقيادات النسائية الأفريقية لاستثارة الأفكار وذلك في أبريل 2005 في أوتا في نيجيريا. وفي نهاية الاجتماع، تم إصدار سلسلة من التوصيات ورسم خريطة طريق للنهوض بالنساء الأفريقيات علي نحو مستدام سيحالان إلي القادة الأفريقيين لغرض بحثهما خلال الدورة الخامسة لمؤتمر القمة للاتحاد

الأفريقي المزمع عقدها في سرت في الجماهيرية العظمى. وقدم السودان بدوره تقريراً إلى المفوضية عن المؤتمر الوطني السابع للاتحاد العام للنساء السودانيات المنعقد في مايو 2005.

**(ب) الإجراءات المتخذة من المفوضية لدعم تنفيذ بعض الالتزامات القطاعية المحددة المتضمنة في الإعلان الرسمي:**

8- تنص الفقرة (13) من الإعلان الرسمي علي أن يقدم رئيس المفوضية تقريراً سنوياً عن الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين علي الصعيدين الوطني والإقليمي هذا فضلاً عن كافة المسائل الأخرى المتضمنة في الإعلان الرسمي.

**المادة (1):**

9- فيما يتعلق بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، تتعاون المفوضية مع الشعب الدولية المعنية بالسكان ومع المنظمات الدولية غير الحكومية لتحضير تنظيم حملة توعية قارية واسعة النطاق لمعالجة مسألة تعرض النساء، بشكل كبير، للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

**المادة (2):**

10- فيما يتعلق بتعزيز إسماع صوت النساء في عمليات السلام، وافقت المفوضية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة علي إعداد دليل تدريبي متعلق بمسائل الجنسين موجه لعناصر حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي ولتدريب ونشر مدربين بهذا الشأن ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وسيستخدم الدليل، في المستقبل، لتدريب عناصر حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي المنتشرين في بلدان أخرى. وقررت المفوضية تنظيم ورشات عمل تدريبية لفائدة النساء المنتخبات الجديدة والقادة السياسيين وقادة المجتمع المدني لتحضيرهم للعمل التشريعي والأنشطة لترويج.

11- وفيما يتعلق بكوت ديفوار، من المقرر تنظيم مائدة مستديرة موجهة للنساء الإفواريات من كافة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتهن علي التأثير في عملية السلام في البلاد. ومن المقرر، كذلك، تنظيم ثلاث عمليات تتمثل الأولى في إيفاد بعثة فنية لتحضير زيارة لبعثة نسوية رفيعة

المستوي ولتقييم الاحتياجات الأساسية للمنظمات النسائية النشطة علي مستوى القاعدة وذلك في مجال القدرات. أما العملية الثانية، فتتمثل في إيفاد بعثة رفيعة المستوى لتقصي الأحداث تتولى قيادتها شخصيات بارزة من النساء لتسليط الضوء علي الوضع وإبراز وضع وآفاق النساء في إقليم دار فور. وتتمثل العملية الثالثة في تدريب قوات الاتحاد الأفريقي المنتشرة في دار فور بشأن حقوق الإنسان مع التشديد علي العنف القائم علي التمييز بين الجنسين لتمكين القوات من تقصي الحقائق ورفع التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالنساء وتوفير حماية فاعلة في هذا المجال.

### المادة (3):

12- بمساعدة من الحكومة اليابانية، تتخذ المفوضية الإجراءات المناسبة لإعادة تأهيل الفتيان والفتيات الذين تم تجنيدهم في الجماعات المقاتلة ولشن حملة لمنع تجنيد الأطفال-الجنود والاعتداء علي الفتيات.

### المادة (4):

13- وفيما يتعلق بالعنف القائم علي التمييز بين الجنسين، قررت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، إجراء دراسة بشأن الاتجار بالنساء والأطفال بغية فهم هذه المشكلة علي نحو أفضل وإيجاد حلول مناسبة لمعالجتها.

### المادة (5):

14- حرصت المفوضية علي التقيد بمبدأ المساواة بين الجنسين في عملية التوظيف. وعليه، فإن خمسة من الموظفين العشر المنتخبين الذين يتولون قيادة المفوضية هم من جنس الإناث وخمسة من جنس الذكور. كما أن سبعة من المدراء الخمسة عشر هم من جنس الإناث وثمانية من جنس الذكور. وتم، كذلك، تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين علي مستوى رؤساء الأقسام. ويمكن القول أنه، مع التقدم في عملية التوظيف، سيتم الاستمرار في التقيد بموقف رئيس المفوضية المطابق لأحكام المادة (18) من النظام الأساسي للمفوضية والقاضي باحترام المساواة بين الجنسين.

### المادة (6):

15- سوف يعقد اجتماع استراتيجي في المقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في سبتمبر من السنة الجارية لدراسة سبل إعطاء دفع للبروتوكول بشأن حقوق المرأة في أفريقيا الإضافي للميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب بعد أن دخل حيز التنفيذ. فضلا عن ذلك، تعمل المفوضية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، من أجل إنشاء المرصد الأفريقي لحقوق المرأة لدعم وتعزيز حماية حقوق المرأة علي المستوى القطري.

### المادة (7):

16- وفي مجال التمكين الاقتصادي للنساء، تعمل المفوضية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادي والتنمية من أجل تنظيم حلقة تدريبية بشأن مسائل الجنسين والتخفيف من الفقر وبشأن السياسات الاقتصادية والتجارية. وتهدف هذه الحلقة التدريبية إلي بناء قدرات العاملين في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الأفريقية والموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني لتنظيم مسائل الجنسين والحقوق الاقتصادية للمرأة ضمن إطارات العمل الهادفة إلي التخفيف من وطأة الفقر والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

### المادة (9):

17- وقعت، حتى الآن، سبع وثلاثون دولة عضو علي البروتوكول بشأن النساء وصدقت عشر منها علي الصكوك ذات الصلة وقامت بإيداعها لدي المفوضية. وتعمل المفوضية، بالشراكة مع التحالف من أجل حقوق النساء الأفريقيات التي هي تحالف مكون من تسع عشرة منظمة للمجتمع المدني، من أجل تشجيع التصديق المبكر علي البروتوكول والتعريف به.

### المادة (10):

18- تم إنشاء وحدة "رصد الإيدز في أفريقيا" ضمن إدارة الشؤون الاجتماعية ووضع خطة استراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة 2005-2007. وتم تنظيم اجتماعات استشارية بهذا الشأن.

### المادة (12):

19- لقد تم اتخاذ إجراءات علي النحو المذكور في الفصل 3 (أ) أعلاه.

### المادة (13):

20- لقد تم اتخاذ إجراءات علي النحو المذكور في الفصل 3 (أ) أعلاه.

### رابعاً- الإجراءات الأخرى المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين:

21- علي الساحة العالمية، هناك عمليتان استرعيتا انتباه كافة الحكومات هذه السنة فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر باستعراض منهاج عمل بيجين لفترة عشر سنوات (بيجين-زائد-عشر) الصادر في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع النساء وقمة

استعراض الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقدها في الأمم المتحدة في  
سبتمبر 2005.

**(أ) عملية استعراض بيجين- زائد - عشر:**

22- في دورة المؤتمر المنعقدة في يناير 2005، اعتمد رؤساء الدول  
والحكومات نتائج المؤتمر الإقليمي السابع كموقف أفريقي موحد بشأن  
عملية استعراض منهاج عمل بيجين لفترة عشر سنوات وطلب إلي رئيس  
المفوضية وإلي الدول الأعضاء المشاركة علي نحو كامل ونشط والتكلم  
بصوت واحد خلال اجتماع نيويورك المقرر عقده في مارس 2005.

23- تنفيذًا لهذا المقرر، تمت رئاسة وفد الاتحاد الأفريقي المشارك في عملية  
استعراض بيجين+10 من جانب مفوضة الشؤون الاجتماعية التي تولت  
تمثيل رئيس المفوضية وقامت بقيادة الأنشطة الأفريقية للحرص علي  
توحيد الصفوف الأفريقية في هذه العملية بحيث تم تنفيذ ما يلي: تنظيم  
ورشة عمل توجيهية/إطلاعية موجهة للدول الأعضاء علي نحو مشترك  
من جانب الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتنظيم وتنسيق  
اجتماعات وأنشطة المجموعة الأفريقية وإعداد البيان الذي قدمه رئيس  
المجموعة الأفريقية خلال الجلسة المفتوحة والمتعلق بشهر مارس وتقديم  
بيان الاتحاد الأفريقي في الجلسة المفتوحة.

24- تولي وفد الاتحاد الأفريقي إدارة مناقشات فريق العمل حول الموضوع  
التالي: "رصد تنفيذ التزامات رؤساء الدول والحكومات بشأن المساواة  
بين الجنسين". وقام بتنظيم اجتماع استشاري ضمن المجموعة الأفريقية  
حول حوار السلام هذا فضلا عن ضمان توزيع واسع لوثائق الاتحاد  
الأفريقي المتعلقة بمختلف جوانب البرنامج المتصل بمسائل الجنسين.  
وفضلا عن ذلك، فقد شارك وفد الاتحاد الأفريقي في الكثير من مناقشات  
فرق العمل المتعلقة ببرنامج الاتحاد وفي عدة تظاهرات أخرى. وإلي  
جانب ذلك، أجري الوفد مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء  
في التنمية ومع المنظمة النسائية للبلدان الأفريقية.

25- وتمت، من جانب الوفود الأفريقية وغير الأفريقية، الإشادة بما تؤديه  
مفوضية الاتحاد الأفريقي من دور في سبيل دعم صوت أفريقيا في العملية  
العالمية. وسمحت المشاركة المنسقة للدول الأعضاء في الاجتماع بإبراز  
رؤية واضحة. وساهم أعضاء الوفود وممثلو منظمات المجتمع الدولي في  
إضفاء مزيد من الثقة ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي.

26- تواصل التعاون بين المفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم  
المتحدة للترويج لصالح تحديد موقف أفريقي موحد خلال اجتماع  
استعراض عملية بيجين زائد عشر. ويتم في الوقت الحالي العمل علي  
نحو مشترك بين الجانبين لبناء التلاحم بين تنسيقية اللجنة الاقتصادية



لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بشأن متابعة عملية بيجين زائد عشر وتنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا ورفع التقارير بهذا الشأن.

27- كشف الاستعراض الإقليمي لعملية بيجين زائد عشر أن معظم البلدان الأفريقية اعتمدت خطة عمل محددة لتنفيذ منهاج عمل بيجين سمحت بتسجيل بعض النجاحات وعلي وجه الخصوص زيادة نسبة مزاولة التعليم الابتدائي في وسط الفتيات وإنشاء آليات وطنية بشأن مسائل الجنسين وسن قوانين واعتماد سياسات وطنية وإقليمية وتعزيز المشاركة العالية للنساء في هياكل الإدارة. ومع هذا، فإن هذه النتائج بعيدة عن الوعود المتضمنة في المعاهدات الدولية والإقليمية. فضلا عن ذلك، فإن المكاسب المحققة لم تحدث التغييرات الضرورية في حياة معظم النساء.

28- لقد صدر الإعلان الرسمي علي اثر إقرار التقييم الذي تم علي مستوي المحافل الوطنية والإقليمية والقارية والدولية المتمثل في أنه علي الرغم من التعهد بالكثير من الالتزامات وتحديد جملة من الأهداف فإنه تم، فقط، تحقيق عدد زهيد من هذه الأهداف علي أرض الواقع وهو الأمر الذي يستلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعجيل تنفيذ هذه الالتزامات وتدارك النقص المسجلة في الوقت الحالي في هذا المجال.

29- قد تم، في الإعلان الرسمي، إبراز البعض من هذه النقص المحددة في عملية استعراض بيجين (بيجين زائد خمس وبيجين زائد عشر). ويشمل ذلك التحديات التي تعترض سبيل تعليم وتدريب النساء. وتم، كذلك، إبراز المسائل المتعلقة بندرة الموارد الكافية لإدخال الإصلاحات الضرورية واستمرار إيراد الأفكار السلبية القديمة المكرسة للتمييز بين الجنسين في الكتب المدرسية هذا فضلا عن عدم إيلاء الكافي من الأهمية للعلاقة بين فرص العمل المتوفرة وتدريب النساء.

30- وفي مجال النساء والصحة، شددت عمليات الاستعراض علي ارتفاع نسبة وفيات الأمهات أثناء الإنجاب ونسبة الأمراض هذا فضلا عن الافتقار إلي البني التحتية والموارد المناسبة لتوفير خدمات صحية مستدامة.

31- وفيما يتعلق بالنساء في السلطة وفي مناصب صنع القرار، شددت عملية التقييم علي ضعف الحكم الرشيد ونقص المساءلة والشفافية وسوء إدارة الموارد العامة وانتهاك حقوق الإنسان وبخاصة حقوق الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال.

32- ويلاحظ أن التمييز بين الجنسين واستمرار الممارسات المضرة بالنساء وتقييد وصول النساء إلي العدالة تمثل عراقيل رئيسية تحول دون تمتع النساء بحقوقهن المكرسة في حقوق الإنسان ككل.

33- ويلاحظ، كذلك، أن غياب الآليات المؤسسية المناسبة لتنظيم مسائل الجنسين علي نحو سليم يعد من بين العوامل المقيدة الرئيسية. ومع ذلك،

فقد تم اقتراح عددا من التوصيات خلال عملية الاستعراض للتغلب علي هذه التحديات تشمل تعزيز إضفاء طابع مؤسسي علي المساواة بين الجنسين من خلال توفير الموارد المناسبة والخبرة الفنية الضرورية والسلطة الكافية وكذا إعطاء طابع مؤسسي للوظائف الرئيسية للموظفين المكلفين بمسائل الجنسين ضمن كافة الوزارات والإدارات للحرص علي مراعاة الشواغل الخاصة بالجنسين في كافة السياسات والبرامج والتوفر علي الآليات الضرورية ضمن الهياكل المعنية بمسائل الجنسين وفيما بينها وعلي مستوي جميع المؤسسات الأخرى.

34- واخترت، شخصيا، أن أشدد في تقريرتي الأول علي الآليات المؤسسية لأنها تعد وسائل رئيسية تسمح بكفالة تنفيذ الإعلان الرسمي.

### (ب) عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية زائد خمس:

35- في الدورة العادية السادسة للمجلس المنعقدة في أبوجا في نيجيريا في يناير 2005، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر رقم EX.CL/DEC.166 (VI) عن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب المقرر بقمة سبتمبر الرفيعة المستوى التي ستبحث تقرير الأمم المتحدة عن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وأيد تأييدا كاملا المساهمة في هذا التقرير عن طريق تحديد موقف أفريقي موحد قائم علي النتائج والتقدم المحرزين حتى الآن وعلي الالتزامات المتعهد بها من جانب شركاء أفريقيا. وطلب، كذلك، المقرر من المفوضية تنسيق وقيادة عملية تحديد الموقف الأفريقي الموحد بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتشاور الوثيق مع أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وتقديم مشروع مستكمل بهذا الشأن خلال دورة القمة المقرر عقدها في يوليو 2005. ولهذا الغرض، أجرت المفوضية الكثير من المشاورات داخل المفوضية ومع الشركاء تحضيرا لتحديد الموقف الأفريقي الموحد. وتم إدراج، ضمن الموقف الأفريقي الموحد، بند متعلق بتقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق الهدف (3) من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتمكين النساء لمناقشته من جانب القمة.

36- وفي هذا الإطار يسعى الهدف (3) من الأهداف الإنمائية للألفية إلي "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء" وتحقيق مقصد محدد يتمثل في القضاء علي التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي قدر الإمكان مع حلول 2005 والقضاء علي التمييز بين الجنسين في كافة مستويات التعليم في أجل لا يتجاوز 2015. ومع هذا، فإن مغزى الهدف (3) يذهب إلي أبعد من المساواة العددية بين

الجنسين بحيث أنه يسعى كذلك إلى إحداث تحول جوهري في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي العلاقات بين الرجال والنساء للحرص على ضمان توزيع منصف للسلطة وللفرص المتاحة ولنتائجها. فضلا عن ذلك، يشدد الهدف (3) على الحاجة لإدماج المساواة بين الجنسين ضمن كافة الأهداف الإنمائية الأخرى لأن ذلك يعد أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

37- ويلاحظ فيما يتعلق بتنفيذ الهدف (3)، في حد ذاته، وبمجال تمثيل النساء في الهياكل السياسية أن أفريقيا حققت تقدما مبهرًا. وعلى سبيل المثال، في عام 2004 أعلن 37 بلدا أفريقيا عن سن قوانين محددة بشأن تخصيص حصص محددة للجنسين وأعلنت أحزاب سياسية من 33 بلدا أفريقيا عن تطبيق نظام الحصص على أساس طوعي. وتعد رواندا نموذجا في هذا المجال بحيث أن النساء يحتلن في الوقت الحالي نحو 50 في المائة من مقاعد البرلمان مقابل 17 في المائة في 1990. ويمكن استخلاص من درسي رواندا وجنوب أفريقيا أن التعمير خلال فترة ما بعد النزاعات تتيح، أحيانا، فرصا فريدة من نوعها لمضاعفة التمثيل النسائي في المجال السياسي.

خامسا- مسألة موضوعية: سبل تحقيق الأهداف: وضع الآليات الخاصة بالجنسين على مختلف المستويات:

( أ ) تحليل:

38- تعد الآلية الوطنية للمسائل الخاصة بالجنسين وللنهوض بالنساء وحدة رئيسية لتنسيق سياسة الحكومة بهذا الشأن. وتتمثل مهمتها الرئيسية في دعم التنظيم الواسع لسياسة الحكومة بشأن أفاق المساواة بين الجنسين ولدعم تنفيذ القوانين والسياسات المعززة للنهوض بالنساء. ومن المهم تدقيق سبل عمل مثل هذه الآليات لأن تنفيذ الإعلان الرسمي هي مسؤولية تقع، أساسا، على عاتقها.

39- يوفر منهاج عمل بيجين الذي وقعت عليه بلداننا خطوطا توجيهية بشأن الأنشطة الواجب اتخاذها بهذا الشأن. ويتوقع من الحكومات الحرص على تولي مسؤولية النهوض بالنساء في أعلى مستوى ممكن من الحكومة والحرص على حشد الموارد الميزانية والمهنية الكافية لهذا الغرض. ويتوقع أن تحدد، بوضوح، ولاية وسلطة الآليات

- وإتاحتها الإمكانيات والقدرات والسلطة المناسبة لتمكينها من التأثير في تنمية كافة سياسات الحكومة.
- 40- ولتمكين الآليات الخاصة بالجنسين من العمل علي نحو فاعل، يتعين مراعاة عدد من العوامل المحددة.
- 41- أولاً، يتعين أن يتم حشد **عناصر التغيير السياسية**. وتشمل هذه العناصر القادة علي كافة مستويات الحكومة الذين يتحكمون في وسائل النفوذ الحاسمة مثل الموارد المالية والفنية. ويتعين علي القادة الحكوميين العمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة منها المنظمات الممثلة لمصالح النساء.
- 42- يتعين علي الحكومات الحرص علي توفر **القدرة الفنية لإحداث التغيير**. فلا شك أن تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالنساء يستلزمان توفر خبرة فنية ومعارف عن سبل إدماج شواغل الجنسين ضمن سياسات وبرامج إنمائية محددة. وسيسمح تدريب العاملين في مجال مسائل الجنسين المتضمن في الآلية بتنمية قدرات العاملين للانتقال من مرحلة التحليل إلي مرحلة تنفيذ البرامج والسياسات ذات الصلة بالجنسين.
- 43- أما الخطة المهمة الأخرى، فتتمثل في **إنشاء هياكل مؤسسية وعمليات** لدعم عملية التحول بما في ذلك إنشاء هياكل تسمح للنساء بالمطالبة بحقوقها علي نحو ناجح. ومن المهم أن تعمل الآلية بالتعاون مع منظمات نسائية قادرة علي تحديد الأولويات النسائية وتنظيم التغيير والدفاع عنه. ويلاحظ أن هذه المنظمات لا تزال تعمل علي نحو نشط في سبيل إيراد مسألتي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة ضمن جدول أعمال معظم الأنشطة الدولية مع السعي إلي تغيير المقاييس الدولية المتعلقة بدور النساء وحقوقها. وعليه، فإن العمل مع المنظمات النسائية سيعزز شرعية ومصداقية الآليات الوطنية.
- 44- تؤدي، كذلك، الوكالات الحكومية دوراً رئيسياً في التحول المؤسسي بتوفير بيئة وطنية مناسبة للمساواة بين الجنسين. ويمكن للحكومات أن تعمل من خلال التشريعات والإصلاحات التنظيمية وتوسيع وتعزيز الخدمات علي التصويب، ضمن مؤسساتها، للأفكار السلبية المتجذرة بشأن مسائل الجنسين وإنشاء هياكل وعمليات تسمح للنساء بالمطالبة بحقوقها. ولإحداث مثل هذه التغييرات، يتعين منح ولاية محددة للوحدة أو الوزارة المركزية المعنية بالأمر للحرص علي معالجة مسألتي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة علي مستوي جميع الوزارات والإدارات.

- 45- إن موقع وهيكل وحجم الآليات الوطنية المعنية بمسائل الجنسين هي عناصر تساهم في تحديد قدرة الآليات علي تعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالسياسات والبرامج.
- 46- يتعين علي الآليات المعنية بمسائل الجنسين إنشاء آليات تنسيقية فاعلة وتحديد قنوات الاتصال والأدوار والمسؤوليات ومستويات السلطة الخاصة بها وإخضاعها للمساءلة. ويتعين علي الأطر التنسيقية أن تحدد شروط محددة للتعاون والشراكة بين القطاع العام والشركاء في التنمية لضمان تنسيق فاعل لتنظيم مسائل الجنسين علي كافة المستويات.
- 47- يتعين تخصيص موارد مالية كافية للإتاحة بإجراء تدخلات مباشرة من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبناء القدرات وتجميع البيانات وتقييم النتائج. إن مسائل الجنسين هي مسائل تشمل جهات عديدة. والخطر في ذلك هو أنه يتوقع أن تكون هذه المسائل تعني الجميع بدون تعيين محددة تتحمل مسئوليتها. وفي نهاية المطاف لا يتم تخصيص ميزانية محددة لصالحها كقطاع قائم بذاته.
- 48- وأخيرا ، من المهم أن تقوم الحكومات بوضع أنظمة للمساءلة والرصد للحرص علي أن تتم عملية التحول الجوهري علي نحو واسع ومستدام. ويشمل ذلك وضع إطار قانوني متين وآليات تنفيذية داخل الحكومة وخارجها وإقامة منظمات نسائية قوية وإنشاء عمليات مفتوحة تسمح للمجموعات النسائية من التأثير في السياسات الحكومية وفي عمليات تخصيص الاعتمادات.
- 49- يتعين علي الحكومات أن تتقيد بالتزاماتها الإقليمية والقارية والدولية المتعلقة برفع التقارير المقيدة في الصكوك القانونية ذات الصلة بحقوق النساء. وتوفر معظم آليات رفع التقارير المنشأة بموجب هذه الصكوك الظروف المناسبة التي تسمح للنساء بالتمتع بحقوقها كاملة غير منقوصة. واستخدمت المحاكم الوطنية في البعض من البلدان الأفريقية هذه الصكوك بطريقة ناجحة كقاعدة لصنع القرار.

### ( ب ) آلية مفوضية الاتحاد الأفريقي للمسائل الخاصة بالجنسين:

- 50- تتولى مديريةية النساء ومسائل الجنسين والتنمية التابعة لمكتب رئيس المفوضية دور آلية تنظيم مسائل الجنسين ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وطبقا للإعلان الرسمي، ستعمل لجنة النساء التابعة للاتحاد الأفريقي تحت أوامر رئيس المفوضية علي شكل هيئة استشارية.

### ( ج ) الآليات المعنية بمسائل الجنسين ضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- 51- تتوفر كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية علي وحدات مسؤولة عن تنسيق مسائل الجنسين. وذهب رؤساء دول وحكومات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إلي أبعد ذلك باعتماد إعلان بشأن مسائل الجنسين

والتنمية وضميمة متعلقة بمنع العنف ضد النساء والقضاء عليه وذلك في 1997 و1998 علي التوالي.

52- شرعت المفوضية من خلال مديريةية النساء ومساائل الجنسين والتنمية في إجراء محادثات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق استراتيجية بشأن مساائل الجنسين بما في ذلك وضع إطار للسياسة بشأن مساائل الجنسين. ومن المقرر عقد اجتماع في يوليو لمناقشة سبل مواءمة السياسات الخاصة بالجنسين وتحقيق التلاحم فيما بينها. وسيتم، في التقارير القادمة، توفير مزيد من المعلومات بهذا الشأن.

#### د) الآليات الوطنية المعنية بمساائل الجنسين:

53- قامت كافة الدول الأعضاء بإنشاء آليات وطنية بشأن مساائل الجنسين علي مختلف المستويات. وفضلا عن ذلك، قام البعض منها بوضع سياسات وطنية بهذا الشأن. ومع هذا، ومثلما تمت الإشارة إلي ذلك سابقا، فقد أشارت العملية الإقليمية الأفريقية لاستعراض بيجين زائد عشر إلي نقاط الضعف المسجلة ضمن الآليات الوطنية مما تسبب في تقويض فاعليتها. ولهذا السبب فقد اخترت، شخصا، معالجة هذه المسألة الحاسمة كموضوع في حد ذاته في تقرير الأول عن تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين.

#### سادسا- توصيات لتعزيز الآليات المعنية بمساائل الجنسين:

54- قامت كافة البلدان الأفريقية بإنشاء نوع من الآليات لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع هذا، هناك مشكلة لا تزال قائمة تتمثل في عدم تسجيل تغيير واسع وعميق يسمح بإحداث التحول المنشود لتمكين المجتمعات من تصور وتنظيم أدوار الرجال والنساء وتولي مسؤولية إدارة ومراقبة الموارد.

55- تقدم التوصيات التالية لمساعدة الحكومات علي تجسيد التحول فوق أرض الواقع. وتقدم كل واحدة من هذه التوصيات علي ضوء النقائص المحددة خلال العمليتين السابقتين للاستعراض العالمية منها والقارية وبخاصة علي ضوء العملية الإقليمية الأفريقية لاستعراض بيجين زائد عشر المستكملة مؤخرا والعملية الجارية للاستعراض العالمي للأهداف الإنمائية للألفية زائد خمس. وتمثل مجموع التوصيات المقدمة الحد الأدنى من البرنامج الممكن اعتماده من جانب رؤساء الدول والحكومات بغية توفير الوسائل الضرورية لكفالة تنفيذ الإعلان الرسمي. وبدون إعادة هيكلة الآليات الوطنية المعنية بمساائل الجنسين وتمكينها لن يتسن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الإعلان الرسمي.

56- ولهذا الغرض، أحث رؤساء الدول والحكومات علي القيام بما يلي:

- الحرص علي أن تتم إدارة مسائل الجنسين في أعلى مستوى في الحكومة مثل مستوى الديوان مع تحديد ولاية وسلطة واضحتين بهذا الشأن،
- زيادة مخصصات الميزانية الوطنية علي نحو ثابت لصالح الآليات الوطنية المعنية بمسائل الجنسين لتمكينها من أداء مهماتها المختلفة ذات الصلة بهذا الشأن مثل التحليل في مجال مسائل الجنسين وبناء القدرات وتنمية الوسائل والرصد،
- استعراض الخبرة ضمن الآليات الوطنية المعنية بمسائل الجنسين بغية دعم قدرتها علي إدماج مسائل الجنسين ضمن السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر،
- بناء قدرات وزارات الشؤون المالية والتخطيط للحرص علي أن يتم إدماج آفاق الجنسين في سياساتها ،
- الترويج لصالح إنشاء آليات تنسيقية فاعلة مع تحديد قنوات الاتصال والأدوار والمسؤوليات الخاصة بها وإخضاعها للمساءلة أمام الآليات المعنية بمسائل الجنسين ،
- تشجيع الآليات المعنية بمسائل الجنسين علي العمل بالتعاون مع المنظمات النسائية لمراعاة شواغل كافة النساء وتعزيز مشروعية ومصداقية الآليات الوطنية.

أصحاب الفخامة، هذا هو تقريرني السنوي الأول الذي يسرني أن أقدمه إليكم طبقاً للمادة (13) من الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. إنني متأكد من أنكم ستشاطرونني رأياً أنه تم، علي مستوى المفوضية، تسجيل انطلاقة مشجعة وإنني أعترزم أن أوصل متابعة الأنشطة، بحزم، في هذا المجال للحرص علي بلوغ الأهداف المحددة من جانبنا. إنني متأكد كذلك من أنكم، بدوركم، ستبذلون قصارى جهدكم لتحقيق نفس الهدف. وأعدكم بأن تحرص المفوضية علي استكمال إعداد الخطوط الإرشادية لتسهيل مهمة تبادل التقارير فيما بينكم المطلوب منكم وفقاً للمادة (12) وتوفير إطار تنفيذي يراعي تحديات الدول الأعضاء وأولوياتها وعرض ذلك عليكم لغرض البحث والاعتماد خلال دورتكم العادية القادمة. وإنني واثق، أصحاب الفخامة، في أنكم ستستخدمون الوثيقتين علي أفضل وجه ممكن بعد اعتمادهما من جانبكم. ولكم جزيل الشكر.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2005

# Chairperson's Progress report on the implementation of the solemn declaration on gender equality in Africa

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4431>

*Downloaded from African Union Common Repository*